Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وابحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

سياسات التنمية الفلاحية و أثرها على الاكتفاء الذاتي

للجزائر من مادة القمح خلال فترة 2000\2020

Agricultural development policies and their impact on Algeria's self-sufficiency in wheat during the period 2000/2020

Ben Hadjer Mahfoud بن حجر محفوظ

أستاذ محاضر"ب" ، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتاعية ، قسم العلوم الانسانية، جامعة جيلالي بونعامة

Maitre de conférence B ,Institut des science humaines et sciences sociales, département des science humaines, Université Djilali Bou Naama

m.ben-hadjer@univ-dbkm.dz

تاريخ الاستلام: 04- 05- 2023 تاريخ القبول : 15- 06- 2023

ملخص

تهدف الدراسة الى معرفة أسباب عدم تحقيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي هدف الاكتفاء الذاتي للجزائر من مادة القمح بين (2000-2020) ، وهذا بالرغم المجهودات الكبيرة التي بذلت و الاموال الضخمة التي خصصت من اجلها.

لذا اعتمدنا في الدراسة على المنهج التاريخي ، الوصفي التحليلي و الكمي و على معطيات الرقمية لعدة مؤسسات فكانت أهم نتائج الدراسة ان انتاج و انتاجية القمح زادت خلال الفترة الا انها كانت متذبذبة من سنة لأخرى و غير كافية بسبب التغيرات المناخية و في كفاءة العملية الزراعية و ان الزيادة كانت مرهونة بالمخصصات المالية التابعة لتحسن مداخيل الجباية البترولية اكثر منها بالتطورات الحقيقية للقطاع الفلاحي في حد ذاته.

لذلك عرفت نسبة الاكتفاء الذاتي من مادة القمح زيادة قليلة و متذبذبة ، و لم ترقي إلى مستوى تحقيق هدف المراد الوصول إليه ألا و هو الاكتفاء الذاتي الذي يعتبر من بين أهم أهداف سياسات التنموية للفلاحة المخطط لإنجازها.

الكلمات المفتاحية: القمح، الاكتفاء الذاتي ، التنمية الفلاحية

Abstract

This study aims to find out the reasons for the non-implementation of the national agricultural development plan and the policy of agricultural and rural renewal with a view to Algeria's self-sufficiency in wheat between (2000-2020), despite the great efforts that have been made and the huge funds that have been allocated.

Therefore, we relied in the study on the historical, descriptive, analytical and quantitative approach for several institutions. The most important findings of the study were that wheat production and productivity increased during the period, but fluctuated from year to year and insufficient due to climate change, and the increase was dependent on financial allocations for improving incomes Oil taxation is more than the real evolution of the agricultural sector itself.

Therefore, the percentage of wheat self-sufficiency was known as a small and fluctuating increase, and it did not reach the level of achieving the goal to be achieved, which is self-sufficiency, which is considered the one of the most important objectives of the agricultural development policies that are intended to be achieved.

Keywords: Wheat, self-sufficiency, agricultural development

مقدمة:

القمح في الجزائر له مكانة ثقافية و اجتماعية كبيرة ، و يعتبر العمود الفقري للنظام الغذائي الجزائري(Hanya Kherch Medjden, Bahia Bouchafaa,2012) ، فهو يدخل في تحضير العديد من المواد و الوجبات الغذائية و على رأسها الخبز الذي لا تخلو منه أي مائدة مهما كانت نوعية الوجبة الغذائية، الى جانب مادة الكسكسي التي يشتهر به المجتمع الجزائري .

و نظرا لأهمية القمح الغذائية للجزائريين فإن الدولة سطرت و انجزت عدة سياسات و برامج تنموية فلاحية طموحة الهدف منها تطوير القطاع الفلاحي عامة ، و قطاع الحبوب خاصة ، من أجل الوصول بإنتاج القمح الى حالة من الاكتفاء الذاتي ، تكفي للاستهلاك المحلي و يسمح بإقامة صناعة غذائية ، و كذلك لإيجاد فائض من الانتاج و من المنتجات الصناعة الغذائية لتصديره بما يساهم بتنويع صادرات الجزائر في التنمية الفلاحية ، بحيث الطلب على الصادرات الفلاحية يؤدي الى زيادة الانتاج و الاستثمار الفلاحي(أحمد أبو اليزيد الرسول و آخرون،2015) ، و في التنمية الاقتصادية باعتبار الزراعة مصدرا من مصادر تحقيق النمو الاقتصادي(بويهي محمد،2012).

و عند فحص نتائج السياسات و المخططات و البرامج التنموية الفلاحية التي انجزت خلال فترة (1962-1999) التي كان هدفها الاساسي تحقيق الامن الغذائي الذي يحفظ الاستقلال السياسي للدولة الجزائرية و ذلك عن طريق الاكتفاء الذاتي من المواد الزراعية الاستراتيجية منها القمح نجد ان متوسط الانتاج السنوي من القمح لم يتعدى 1.5 مليون طن ، و ان متوسط انتاجية (المردود)الهكتار الواحد السنوية لم تتعدى 8ق\هـ ، و بالضرورة فان متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي لم تتعدى 38% ، مما اضطر بالدولة اللجوء الى استيرادات كميات كبيرة من القمح لتعويض النقص في الانتاج حتى توفر الكميات الكافية للاستهلاك المحلي لتواكب الزيادة السنوية في عدد السكان، بحيث قدرت الكميات المستوردة بـ 2.2 مليون طن كمتوسط سنوي بقيمة 397 مليون دولار. بهذه النتائج فان هدف الاكتفاء الذاتي من القمح لم تستطع الدولة تحقيقه خلال الفترة.

و مع دخول الجزائر الى الالفية الثالثة وحرصا منها لتدارك الاخطاء التي كانت في السياسات الفلاحية السابقة التي تسببت في تأخر القطاع الفلاحي عن مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع الجزائر من زيادة في تعداد سكانه و من تغيرات التي في نمط غذائه سطرت و انجزت مخطط الوطني للتنمية الريفية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و ما احتويا من برامج و مشاريع فلاحية حافظت فيه الدولة على هدف تحقيق الامن الغذائي و الاكتفاء الذاتي من مادة القمح.

و لمعرفة نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و السياسة التجديد الفلاحي و الريفي فيما يخص الاكتفاء الذاتي من مادة القمح قمنا بدراسة **الاشكالية** التالية:

هل استطاع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي اللذان نهجتهما الدولة الجزائرية خلال فترة (2000-2020) و ما تضمناه من مشاريع و برامج تنموية فلاحية أن يحققا الاكتفاء الذاتي للجزائر من مادة القمح .

و على ضوء الاشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية :

- هل زاد انتاج و انتاجية القمح من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي خلال فترة (2000-2020)؟
- هل حققت الزيادة في انتاج و انتاجية القمح اكتفاء الجزائر من مادة القمح خلال فترة (2000-2020)؟

و للإجابة على الاشكالية و تساؤلاتها يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

- استطاع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي من زيادة انتاج و انتاجية القمح في الفترة (2000-2020).
- لم يستطيع المخطط الوطني و سياسة التجديد تحقيق الاكتفاء الذاتي للجزائر من مادة القمح خلال فترة (2000-2020) .

و **الهدف** من البحث هو معرفة أسباب عدم تحقيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي هدف الاكتفاء الذاتي للجزائر من مادة القمح بين سنتي (2000-2020).

و تكمن **اهمية** البحث في محاولته ايجاد حلول لمشكلة حالة عدم الاكتفاء الجزائر من مادة القمح التي ما زالت تشتكي منها الجزائر منذ السبعينيات من القرن الماضي و هذا بالرغم المخططات و السياسات و البرامج الفلاحية التي سطرتها و انجزتها في هذا الشأن.

و للإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا ورقتنا البحثية إلى مقدمة و سبعة نقاط: في البداية تم التطرق الى الكلام عن اهمية القمح في غذاء الجزائريين ، بعدها انتقل الكلام عن السياسات الفلاحية قبل 2000 و اثرها على الاكتفاء الذاتي للجزائر من مادة القمح، و في النقطة الثالثة كان الكلام عن السياسات الفلاحية خلال فترة (2000-2020) ، بعدها في النقطة الرابعة دار الكلام حول الادوات و المنهجية المستعملة في الدراسة، و في الخامسة كانت النتائج و المناقشة ، و في النقطة السادسة تم التطرق الى استنتاجات الدارسة ، و في الاخيرة السابعة قدمت بعض الاقتراحات تخص كيفية وصول الجزائر الى حالة الاكتفاء الذاتي في مادة القمح.

المحور الأول: أهمية القمح في غذاء الجز ائريين

للقمح أهمية كبيرة لدى المجتمع الجزائري ، فهو يدخل في تحضـير العديد من المواد الغذائية و على رأسـها الخبز الذي لا تخلو منه أي مائدة مهما كانت نوعية الوجبات ، الى جانب مادة الكسكسي الذي يشتهر به المجتمع المغاربي ككل ، بحيث ما زالت العديد من العائلات الجزائرية تحرص على تحضـير كميات منه في الصـيف لادخاره و اسـتعماله في الوجبات الاسـبوعية و في المناسـبات الدينية و الافراح(الاعراس، الختان، الحج ، العمرة ...)، كما يصـنع من القمح بنوعيه العديد من العجائن ،التي تسـتعين بها اغلب العائلات في غذائها اليومي لرخصـها من جهة و سـهولة طبخها لأكلها وحدها او مع إضافة لها او خلطها بأنواع أخرى من التحضيرات الغذائية ، كما يصـنع من القمح انواع كثيرة من الحلويات التقليدية و العصـرية سـواء باليد للاسـتهلاك العائلي او المناسـبات او بالآلات لبيعها محليا او للتبادل التجاري مع الخارج.

فالقمح في الجزائر إذا له مكانة ثقافية و الاجتماعية كبيرة ، و يعتبر العمود الفقري للنظام الغذائي الجزائري (Hanya Kherch Medjden, Bahia Bouchafaa,2012)، فالحبوب و مشتقاتها توفر للجزائريين 60% من السعرات الحرارية و 75% الى 80% من البروتينات في الوجبة الغذائية (Bessaoud Omar,2018).

و حسب دراسة قامت بها الوكالة الوطنية للإحصاء سنة 2011 فإن مجموعة الحبوب و مشتقاتها لا تزال تحتل المكانة الراجحة في الاستهلاك الغذائي اليومي للأسر الجزائرية لأنها تحتل المرتبة الأولى في ميزانية الغذاء بـ 17.5٪ من الإنفاق الاجمالي على الغذاء ، و بغلبة السميد على مشتريات منتجات الحبوب بـ 38٪ ، و يليه الخبز 30٪ من المنتجات الصناعية ، الى جانب الكسكس والمعكرونة والبسكويت والمعجنات بـ 21% التي استهلاكها في ازياد، و الفرينة 11٪(Mahmoud Ibrahim,Ramdane Sidali,Adli Zohier,2017).

و يستهلك الفرد الجزائري حسب دراسة هلال حمداش(2015) ما قيمته 192كغ\فرد\سنة من القمح (القمح الصلب 98كغ\فرد\سنة و القمح اللين 94\كغ\فرد\سنة)(Hamadeche Hilel,2015) و حسب دراسة ابراهيم و آخرون (2017) فان الكمية الاستهلاك ارتفعت الى 200كغ\فرد\سنة و هما كميتين اكبر بقليل من الكمية المتوازنة من (الحروريات و البروتينات) المطلوبة حسب دراسة ابراهيم و آخرون و المقدرة بـ180كغ\فرد \السنة (Mahmoud Ibrahim,Ramdane Sidali,Adli Zohier,2017) و هذا ما يفسر ارتفاع نسبة الاستيراد الحبوب سنويا و على رأسها القمح في الجزائر، الا انه حسب توصيات منظمة الصحة العالمية فان كمية القمح التي يستهلكها الجزائريين اكبر بكثير من الكمية التي وصت بها و التي لا تتعدى 300غ\فرد\يوم اي ما قيمته 109.5كغ\فرد\سنة حتى لا يتعرض الفرد للمشاكل الصحية (منظمة الصحة العالمية،2009).

المحور الثاني: السـياسـات الزراعية قبل 2000 و اثرها على الاكتفاء الذاتي للجز ائر من مادة القمح

جاء في تعريف منظمة الاغذية و الزراعة للأمم المتحدة ان الاكتفاء الذاتي من الغذاء هو قدرة بلد ما على تلبية الاحتياجات الغذائية لجميع سكانه من إنتاجه الوطني وبالتالي تلبية الطلب النهائي(منظمة التغذية و الزراعة،1999). و يعرفه تقرير منظمة سرانو بأنه رغبة الدول في التحكم بشكل أفضل في تطور النظام الغذائي الذي يميل للتغيير السريع وغير المنضبط (Michel Poitevin, Meryem Bezzaz,2020).

و عليه حتى تكون الجزائر مكتفية ذاتيا من مادة القمح لابد من ان يكون انتاجها السنوي يكفي لحاجة سكانها دون اللجوء الى الاستيراد من الخارج ، و هو ما حرصت عليه الجزائر بعد

حصولها على الاستقلال السياسي ، بحيث قامت بعدة محاولات تنموية لتطوير القطاع الفلاحي خلال فترة (1962-2000) كان هدفها الاساسي تحقيق الامن الغذائي الذي لا يتحقق الا بتطوير القطاع الفلاحي الذي يسمح للجزائر بالوصول الى حالة من الاكتفاء الغذائي في المواد الزراعية الاساسية ذات الاستهلاك الواسع بين الجزائريين من الحبوب و الحليب و الزبدة و السكر ، الى جانب إيجاد فائض منها لتصديره و لإقامة صناعة غذائية يساهمان في التنمية الفلاحية ، بحيث الطلب على الصادرات الفلاحية يؤدي الى زيادة الانتاج و الاستثمار الفلاحية(عبابة على،2018) و في التنمية الاقتصادية باعتبار الزراعة مصدرا من مصادر تحقيق النمو الاقتصادي(بويهي محمد ،2012) .

ففي المرحلة الاشتراكية او التخطيط المركزي (1962-1979)،طبقت الجزائر سياسة التسيير الذاتي الذي يستجيب للتوجهات الاشتراكية (لكحل عبد الكريم،2021)، و بعدها مشروع الثورة الزراعية ، بحيث استفادت فيهما شعبة القمح من توفير المخصبات الزراعية و مواد الصحة الحيوانية (Ben djffal Ben abdellah,2017) ، و توفير المكننة الزراعية و التوجه نحو تكثيف زراعة الحبوب(Djarmoun Abdel Kader,2009).

و نتيجة لمساوئ التخطيط المركزي التي اعلنها تقرير الاجتماع الاستثنائي لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1980 (Rachid Mira,2015)، و كذا بسبب تراجع أسعار البترول و ضعف النمو الاقتصادي و الانتاج الفلاحي (غردي محمد بن نير نصر الدين،2016) اتجهت الجزائر منذ الثمانينيات الى تحرر التدريجي من تدخلها في القطاع الفلاحي(عمر بسعود ،2003) فقامت باعادة هيكلة القطاع العام سنة 1987 و بتنفيذ في التسعينيات برنامج التعديل الهيكلي الذي انبثق عن اتفاقية ستاند-باي التي وقعتها الجزائر مع الصندوق النقد الدولي سنة 1994 (Hamadeche Hilel,2015).

و نتيجة لتطبيق لتلك السياسات خلال الفترة يلاحظ من خلال الجدول(1) ان متوسط المساحة المزروعة قمحا قدرت بـ 1.8مليون هكتار، و متوسط كمية الانتاج كانت 1.4مليون قنطار و متوسط الانتاجية لم تتعدى 8ق\هـ. و بسبب ضعف الانتاج الذي لم يتطور مثلما تطور تعداد سكان الجزائر الذي وصل الى 23.2 مليون نسمة لجأت الجزائر الى استيراد كمية من القمح 2.2 مليون قنطار بمبلغ 3974مليون دولار. بهذه الوضعية الانتاجية فان نسبة اكتفاء الجزائر من مادة القمح لم تتعدى 39%.

الجدول(1):أرقاام عن شعبة القمح خلال الفترة 1962\1999

السنة	1962-1979	1980-1995	1996-1999	1962-1999
المساحة (الف هكتار)	2117.8	1449.00	1763.00	1776,6
كمية الانتاج (الف قنطار)	13507.1	11921.0	18485.0	14637,7
مردود الانتاج (ق\هـ)	6.5	8	9	8
كمية المستوردة (الف قنطار)	8459.2	26000.1	33000.3	22486,5
قيمة الكمية المستوردة (مليون دولار)	110.9	435.1	646.3	397.4
نسبة الاكتفاء الذاتي % (*)	58	27	31	39
التعدادات السكانية (مليون نسمة) (**)	14.5	25	30	23.2

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على :

-الديوان الوطني للإحصاء ، الاحصاء الزراعي للسنوات(1962-2000)

-* المنظمة العربية للتنمية و الزراعة ، الكتاب السنوي للسنوات (1980-2000)

-**البنك الدولي، الاكتفاء الذاتي للسنوات (1962-2000)

المحور الثالث: السياسات الفلاحية خلال فترة (2000-2020)

بسبب فشل الاصلاحات التي قامت بها الدولة خلال فترة (1994-1999) و التي جاءت بعد توقيع الجزائر على اتفاقية ستاند-باي (Stand-bey) في افريل 1994 مع المنظمة العالمية المالية FMI جعلها تتبنى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 ، بهدف تحسين مستوى الامن الغذائي الذي يمكن السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا ، و تحسين تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني و

تنمية قدرات الانتاج بالمدخلات الفلاحية من بذور و شتائل،و كذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية ، بهدف تنمية مستدامة للقطاع الفلاحي (وزارة الفلاحة و الصيد البحري، 2000).

في هذا الاطار و لتقليل من التبعية الغذائية ركز المخطط على عملية تكثيف الانتاج و ذلك بتوسيع المساحة الزراعية و زيادة معدل النمو الانتاج الفلاحي اكثر من باقي النشاطات الاقتصادية الاخرى(وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2012).

و لتوسيع الدعم الفلاحي ليشمل الجانب البشري فيه الذي يعتبر محور التنمية الفلاحية تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ليصبح سنة 2002 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية الذي حدد فيه اهداف اوسع كإعادة بناء المجال الجغرافي و حماية النظام الايكولوجي الهش و استصلاح الاراضي الخاصة بالفلاحة ، و الاهتمام بالفلاحين برفع مداخيلهم عن طريق دعم (زراعة الحبوب و تكثيفها ،الري التشجير ، و استصلاح الاراضي ...)(عمر بسعود 2003).

و من اجل ديمومة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية في تعزيز إحياء المناطق الريفية و تنميتها اجتماعيا و اقتصاديا رسمت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة بداية 2004 ، التي تراعي في برامجها و مشاريعها ان تكون ناجعة اقتصاديا و مقبولة اجتماعيا و مستدامة بيئيا . كما حددت الاستراتيجية هدف إقامة علاقات جديدة بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص بهدف تشجيع المشاركة و تحميل المسؤولية الموسعة الى السكان والمصالح اللامركزية (وزارة الفلاحة و التنمية الريفية،2012).

و لتعزيز التنسيق بين السياسات التنمية الفلاحية و الريفية و استدامتها تمت المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08-16 في 3 اوت 2008 ، الذي حدد " حدد عناصر التوجيه الفلاحي و محاور التنمية المستدامة للفلاحة على الخصوص و العالم الريفي على العموم. و كان اول هدف أشار اليه هذا القانون هو مساهمة الانتاج الفلاحي في تحسين الأمن الغذائي "(الجريدة الرسمية،2008).

و لأجل تحويل قطاع الفلاحة الى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل ، و تأكيدا لهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2007)فيما يخص تكثيف الانتاج في الفروع الزراعية الاستراتيجية خاصة فرع الحبوب و على الاخص شعبة القمح، بما يخدم الهدف الاساسي لكل السياسات التنموية الفلاحية منذ 1962 الا و هو تدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني ، من خلال اعتماد استراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الاقاليم الريفية ، وضع الرئيس بوتفليقة في خطابه في تجمع شعبي ببسكرة أسس سياسة التجديد الفلاحي و الريفي (2009-2018) التي تتماشى مع تطورات النمو الديمغرافي و طلباته التنموية بحيث جمعت بين تطوير الفلاحة كنشاط مهم في قوة اقتصاد البلاد ، و بين الريف كنمط اجتماعي له دوره المحوري في دفع عجلة التنمية الفلاحية بما يخدم الأمن الغذائي الاكتفاء الذاتي و.

و تطبيقا للسياسات و الخطط التنموية الفلاحية السابقة التي ركزت كلها على الامن الغذائي و الاكتفاء الذاتي خاصة في مادة القمح باشرت الدولة في انجاز عدة برامج تنموية بدءا ببرنامج تدعيم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي تزامن مع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (2003-2006) ثم تلاهما برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الأول (PPDR)(2005-2009) ، الذي تزامن مع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة (PPDRI) (2007-2009) ، لتنطلق بعدهما برامج سياسة التجديد الفلاحي و الريفي متمثلة في برنامج الانعاش الاقتصادي او توطيد النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني (2010-2014) ثم المخطط الخماسي (2015-2019).

المحور الرابع: الادوات و المنهجية

أولا: منطقة الدراسة

و فق الخريطة الفلاحية لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية(وزارة الفلاحة و التنمية الريفية،2012) تنتشر زراعة القمح بالولايات الساحلية الغربية و الوسطى ، و بالولايات

التلية ، و في كل ولايات الهضاب العليا الوسطى و الشرقية و بولايات الهضاب العليا الغربية . يحدها من الشمال خط المطر 600مم و من الجنوب خط المطر 300مم . و عليه يمكن تمييز ثلاثة مناطق لزراعة القمح وفق كميات المطر السنوية و انتاجية القمح (Chehat F , 2007):

- السهول الساحلية ، و المنخفضات الوسطى والشرقية (400.000هـ)، ذات التساقط اكثر من 500مم مع مردود بين (10-20 ق\هـ).

- سهول (ملية ، مقرة، غريس) ، و المنخفضات الداخلية (مينة ، رهيو، شلف) و كتلة المدية و هضبة الظهرة (1.5 مليون هكتار) ، و التساقط بين(400-500مم) و مردودها بين (8-16 ق\هـ).

- الهضاب العليا الغربية و الشرقية (4.5 مليون هكتار) ، مع تساقط اقل من 350مم ، و مردودها بين (5-12 ق\هـ.

ثانيا: الادوات

حتى نلم بالموضوع قدر المستطاع قمنا بجمع المعطيات التالية:

- معطيات إحصائية عن مساحة زراعة القمح و الحبوب و كذا عن كميات الانتاج السنوية و مردود الهكتار الواحد منذ سنة 1962 و الى غاية سنة 2020 ، التي جمعناها من الديوان الوطني للإحصاء و من وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، و من مواقع على الشبكة العنكبوتية للمنظمة التغذية و الزراعة التابعة للأمم المتحدة و للمنظمة العربية للتنمية و الزراعة . و عن الارقام التي تخص كميات و قيم واردات الجزائر الكلية و واردات القمح و الحبوب و المواد الغذائية من مواقع المنظمة العربية للتنمية و الزراعة و من وزارة الفلاحة و التنمية الفلاحية . و عن التعدادات السكانية للجزائر منذ الاستقلال و الى غاية سنة 2020 من موقع البنك الدولي. كما تحصلنا على معطيات تخص كميات التساقط السنوية للجزائر من موقع(meteomanz.com,2022).

- اما المعطيات عن انواع السياسات و المشاريع التنموية الفلاحية التي انجزتها الجزائر منذ الاستقلال و الى غاية سمة 2020 من الدراسات و البحوث العلمية و التقارير السنوية الوزارية الوطنية و الاجنبية.

ثالثا: المنهجية

المناهج المستعملة في هذا البحث ، هناك المنهج التاريخي كون الظاهرة مرتبطة بأحداث مضت تمثلها معطيات تفسر مراحل زمنية سابقة ، كما تم توظيف المنهج الوصفي لوصف السياسات و المشاريع الفلاحية التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال و الى غاية يومنا هذا ، كما استعمل المنهج الكمي لمعرفة و تدعيم نتائج تلك السياسات و المشاريع على القطاع ، كما استعمل المنهج التحليلي لتحليل تلك السياسات و المعطيات الرقمية حتى يتسنى استخراج مكامن الضعف و القوة لتلك السياسات ونتائجها على قطاع القمح و الاكتفاء الذاتي منه.

المحور الخامس: النتائج و المناقشة

لتوضيح العلاقة بين السياسات و المخططات التي سطرت و وضعت لأجل تحقيق هدف تطوير القطاع الفلاحي في الفترة (2000-2020) بما يخدم تحقيق الاكتفاء الذاتي للجزائر من مادة القمح التي هي محور دراسة، سنبين النتائج و نناقش المتغيرات التي نراها لها علاقة او تأثير مباشر على تلك العلاقة (مساحة الحبوب، كمية انتاج الحبوب، مردود انتاج الحبوب، كمية و قيمة واردات الجزائر من الحبوب، علاقة التساقط بإنتاج و بمردود انتاج القمح، كمية استهلاك الجزائريين من القمح سنويا، نسبة الاكتفاء الذاتي السنوية) ممثلة في منحنيات بيانية حتى يسهل تحليلها . بالإضافة إلى ذلك قمنا برسم خط الانحدار لبعض المنحنيات حتى يتبين اتجاه العام للقيم اما نحو الزيادة او نحو النقصان خلال فترة الدراسة.

أولا: تطور مساحة زراعة القمح:

عرفت مساحة زراعة القمح خلال فترة (2000-2020) اتساعا و تقلصا و فق ما يوضحه الشكل(1) في منحناه باللون الازرق ، بحيث عرفت المساحة المزروعة اقصى توسعها في سنة 2000 التي وصلت الى 2.3 مليون هكتار و هذا تزامنا مع انطلاق تطبيق المخطط الوطني للتنمية الريفية الذي شجعت فيه الدولة المزارعين على تكثيف الانتاج الذي باشرت فيه منذ

1998 و على زيادة استصلاح الاراضي و استغلالها بشكل افضل و دعمت مدخلات الزراعة من بذور و اسمدة و مستلزمات الانتاج الاخرى (جمال جعفري ، عدالة العجال، 2018،) ، بعدها بدأت المساحة في التقلص الى غاية سنة 2008 اين وصلت المساحة الى 1.9 مليون هكتار ، وهذا بسبب قلة التساقط و تذبذبه ، و الى بداية تكثيف زراعة القمح عموديا مع سنة 2009 التي عرفت بداية تطبيق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي ، بعدها بدأت المساحة في الزيادة الى ان وصلت 2مليون هكتار سنة 2011 بسبب ارتفاع ثمن شراء الدولة للقمح من الفلاحين ، الذي كان قبل سنة 2008 يساوي 2100دج\ق للقمح الصلب و 1950دج\ق للقمح اللين ، و مع بداية تطبيق برامج سياسية التجديد الفلاحي و الريفي ارتفع ثمن الشراء الى 4500دج\ق للقمح الصلب و 3500دج\ق للقمح اللين ، و هذا الارتفاع لهدف تحسين مداخيل الفلاحين و زيادة تحفيز الفلاحين لزيادة الانتاج لتحقيق الامن الغذائي (Hanya Kherch Medjden, Bahia - Bouchafaa,2012). و من سنة 2011 بقيت المساحة ثابتة الى غاية سنة 2020 ، حتى يترسخ لدى المزارعين تبني التوسع العمودي لزراعة القمح عن التوسع الافقي ، خاصة بالمناطق ذات الكفاءة الطبيعية العالية من حيث خصوبة التربة و التي تعرف كمية التساقط المواتية كافية التي تعطي انتاجا كبيرا.

الشكل (1):منحنى تطور مساحة القمح المزروعة و المحصودة خلال فترة 2000\2020

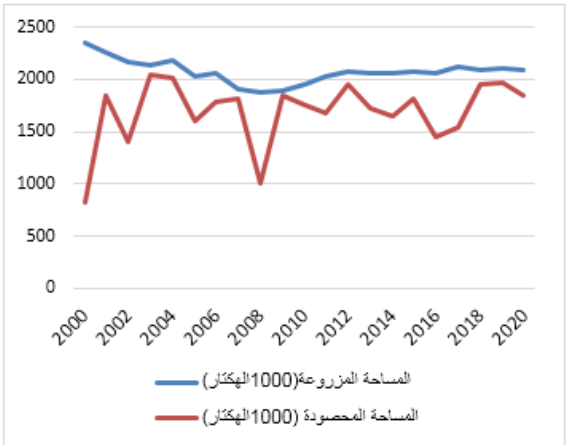

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على الاحصاء الزراعي لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية للسنوات(2000-2020)

كما تجدر الاشارة الى أن مساحة القمح المحصودة ليست هي نفسها المساحة المزروعة في كل سنة خلال فترة ، و هذا ما يبينه الشكل(1) في منحناه باللون الاحمر ، بحيث يلاحظ انخفاض نسبة المساحة المحصودة في سنة و ارتفاعها في سنة أخرى ، ففي سنة 2000 كانت النسبة المحصودة حوالي 35% و هي ادنى نسبة خلال الفترة ، و في سنة الموالية 2001 ارتفعت النسبة لتصل الى 82.6% لتنخفض السنة الموالية 2002 لتصل الى 66.05% ، و هكذا دواليك لآخر سنة من الفترة. كما يبين المنحنى ان النسب (70، 80، 90%) تمثل 16سنة ، و التي بين 70% و 50%سنة تمثل ثلاثة سنوات.

و أسباب تقلص المساحة المحصودة من القمح مقارنة مع المساحة المزروعة يعود الى اثر الجفاف في تلك السنوات (Djermou Abdelkader,2018) ، الى جانب عوامل اخرى تؤثر على الانتاج منها تساقط البرد و الفيضانات ، و ظهور بعض الامراض خاصة مرض الصدأ الذي لا يعرف الكثير من الفلاحين كيفية علاجه، و الى نوعية و كمية البذور ، و كذلك الى عدم استعمال المخصبات الجيدة و بكميات مطلوبة و غياب الارشاد الفلاحي (Hanya Kherch Medjden, Bahia Bouchafaa,2012).

ثانيا: تطور انتاج و انتاجية القمح:

عرف تطور انتاج انتاجية القمح خلال الفترة خطا تصاعديا مثلما يوضحه الشكل(2) حيث كان انتاج سنة 2000 حوالي 7.6 م ق بانتاجية 9.2ق\هـ ، فحين عرفت سنة 2020 انتاج 31.1م ق ، بانتاجية 17ق\هـ ، و بين السنتين كانت القيم الانتاج و الانتاجية تتزايد و تتناقص ، بحيث عرفت السنتين (2018، 2019) اكبر انتاج (38.8، 39.8م ق) و اكبر انتاجية (18.6، 19.5ق\هـ) فحين عرف انتاج القمح في السنتين (2008، 2014) أدنى الكميتين (11.1-11.8 م ق) بعد كمية عام 2000 ، و كذلك عرفت الانتاجية في السنتين (2002، 2008) ادنى قيمها (10.5، 11.3ق\هـ). و المتوسط السنوي لا نتاج القمح خلال الفترة كان قدرة حوالي26م ق ، و الانتاجية بمتوسط 14.3ق\هـ.

الشكل(2):تطور انتاج و انتاجية القمح في الجزائر خلال فترة 2000\2020

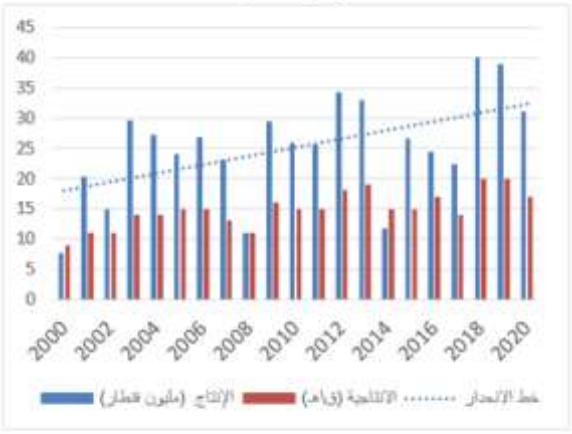

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على الاحصاء الزراعي لوزارة الفلاحة و التنمية الريفية للسنوات(2000-2020)

و ارتفاع المستمر في انتاج و انتاجية القمح على العموم خلال الفترة ما هو الا نتيجة : أولا تحسن الجانب الامني للبلاد بعد العشرية الحمراء مما سمح برجوع الفلاحين الى اراضيهم وزراعتها من جديد و ثانيا الى الاستمرار الدولة في سياسات تكثيف زراعة الحبوب و الدعم الذي مس شعبة القمح من مرحلة تحضير الارض و الى مرحلة تقديم الانتاج الى تعاونية الحبوب و البقول الجافة و تقديم المنحة على الانتاج التي تبنتها الدولة في التسعينيات من القرن الماضي في المناطق ذات المساحات الكبيرة (Hanya Kherch Medjden, Bahia Bouchafaa,2012) ، و حافظت على تلك السياسات في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2007) بحيث عرفت فيها المنحة على الانتاج عدة زيادات ، فقد ارتفعت سنة 2006 الى 2000 دج\ق بالنسبة للقمح الصلب و 1800 دج\ق للقمح اللين ، و في سنة 2007 ارتفعت الى 2100 دج\ق بالنسبة للقمح الصلب و 1950 دج\ق للقمح اللين ، و في آخر ارتفاع لها و تزامنا مع تطبيق سياسة التجديد الزراعي الريفي أصبحت المنحة على الانتاج بالنسبة للقمح الصلب 4500 دج\ق و بالنسبة للقمح اللين 3500 دج\ق. و ثالثا الى زيادة التحسينات المدعمة التي ادخلت على الطرق الزراعية للقمح من المخصبات و من ارتفاع نسبة المكننة الزراعية (Djermou Abdelkader,2018, Jean-Louis Rastoin, JL.Benabderrazik, E. 2014) ، و هذا في اطار تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي (2002-2020) ، هذا الاخير تمحورت سياسته حول ثلاثة ركائز متكاملة :التجديد الريفي و التجديد الفلاحي و برنامج تقوية القدرات البشرية و المساعدة التقنية و إطار تحفيزي(وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، 2012) ، و كذا تطبيقا لاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة (2005-2020) . كما تعود زيادة الانتاج الى حزمة إجراءات الدعم التي اقرها قانون المالية التكميلي سنة 2008 و التي تمثلت في(قريد مصطفى،2017):

- الغاء الرسم على القيمة المضافة للأسمدة و مواد الصحة النباتية المستخدمة في مكافحة الأعشاب الضارة.
- دعم غير مسقف مقداره 20% عن كل قنطار من تكلفة شراء الاسمدة
- دعم مقداره 40% من تكلفة الاستثمار في شراء العتاد في حالة الصيغ الفردية ، و 50% في حالة الصيغ الجماعية.
- تدعيم سعر الفائدة 100% بالنسبة للقروض الموسمية الخاصة باقتناء المدخلات اللازمة (البذور، الأسمدة و مواد الصحة النباتية).

كما تجدر الاشارة الى ان هذه التحسينات و الطرق الزراعية الملائمة التي كان لها تأثير على ارتفاع انتاج و انتاجية القمح في سنوات نتيجة الالتزام بها من طرف الكثير من المستثمرات الفلاحية فلقد كان لها ايضا تأثير على قلة الانتاج في سنوات اخرى عندما لم يلتزم بها العديد من المستثمرات الفلاحية. ففي "سنة 2001 كانت نسبة المزارع التي استخدمت الاسمدة الفوسفورية و الآزوتية لم تتعدى 24% من مجموع المزارع المنتجة ، فضلا عن سوء استخدامها كما ان 14% منها فقط التزمت باستخدام البذور المحسنة ، يضاف الى ذلك أن 10% منها فقط تستخدم آلات البذر و 14.9% من مجموعها تعالج بمواد الصحة النباتية ضد الاعشاب الضارة و الحشرات التي تصيب منتوج القمح(وزارة الفلاحة و التنمية الريفية، 2001).

الشكل(3):منحنى تطور علاقة كمية التساقط بكمية الانتاج خلال فترة 2000\2020

المصدر:- من انجاز الباحث اعتمادا على: - معطيات وزارة الفلاحة التنمية الريفية الاحصاء الزراعي للسنوات (2000-2020)
-الموقع meteomanz.com ، معطيات التساقط للسنوات (2000-2020)

بالإضافة الى ما سبق فان ارتفاع انتاج و انتاجية القمح في سنوات و انخفاضه في سنوات أخرى خلال الفترة يرجع كذلك الى كمية التساقط إما ارتفاعا او انخفاضا ، فعلى سبيل المثال يلاحظ من خلال الشكل (3) أنه في سنة 2000 كان انتاج و انتاجية القمح في ادني مستوياتهما (7.6 م ق،9.2ق\ه) و هذا نتيجة أن كمية التساقط لم تتعدى 300مم (metomanz.com,2022) بحيث أثرت على نسبة المساحة المحصودة الى المساحة المزروعة التي وصلت الى حوالي 35% و هذا ما يؤكده الباحث شحات في دراسته بان الجفاف يقلل من المساحة المحصودة الى ثلث المساحة المزروعة (Djermou Abdelkader,2018). بينما الانتاج و الانتاجية في السنة الموالية 2001 ارتفعا الى (20.4م ق،11.1ق\ه) و هذا بفضل ارتفاع كمية التساقط التي ارتفعت قليلا الى 400مم و نسبة المساحة المحصودة ارتفت الى 82.6% . و بالنسبة للسنوات التي عرف فيها انتاج و انتاجية القمح اعلى مستوياتهما بين (39.8،31.1م ق- 15،19.5ق\ه) في السنوات الستة(2003،2009،2012،2018،2019،2020) مرجعه الى ارتفاع كمية التساقط بين(539-400مم)، و المساحة المحصودة تراوحت بين(84،99%).

كما أن هذا التطور في انتاج و انتاجية القمح خلال الفترة لم يكن ليحدث لولا الاعتمادات مالية كبيرة التي خصصتها الدولة نتيجة ارتفاع مداخل البترول ابتداء من سنة 1999 التي تزامنت مع بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (بلغربي فطيمة مداحي محمد،2022)، و استمرت في الارتفاع الى غاية 2013 اين وصل سعر البرميل لخامات الاوبيك الى 105.87 دولار، و مع انخفاض مداخيل البترول ابتداء من سنة 2014 نتيجة انخفاض سعر البرميل الى 96.2 دولار بدأت الاستثمارات العمومية الفلاحية بالنقصان ابتداء من سنة 2015 .و هذا ما يبينه الشكل (4) لتطور الاستثمارات العمومية الكلية و الفلاحية التي وردت في القانون المالية و قانون المالية التكميلي خلال فترة (2000-2020) بحيث مع بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 كانت الاستثمارات العمومية الفلاحية حوالي 89مليار د ج و ارتفعت بعد ذلك لتصل الى اعلى قيمها خلال فترة (2009-2015) بالقيمتين(301-394 مليار د ج) لتستقر نوعا ما خلال فترة (2018-2020) عند متوسط قيمة الاستثمار الفلاحي 218 مليار د ج.

الشكل(4):منحنى تطور الاستثمارات العمومية الكلية و الفلاحية خلال فترة 2000\2020

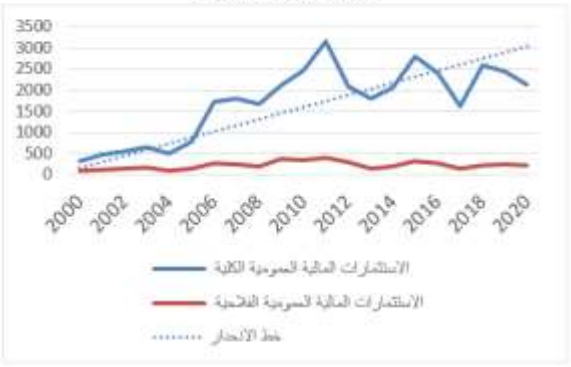

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على ارقام الاستثمارات المالية العمومية و الفلاحية بقانون المالية للسنوات (2000-2020) بالجريدة الرسمية

و ملاحظ على الشكل (4) ان قيمة الاستثمار العمومي الفلاحي لم يوازي تطورها تطور زيادة قيمة الاستثمار العمومي الكلي ، بحيث هذا الانخفاض و الارتفاع في نسبة الاستثمار الفلاحي مقارنة مع الاستثمار العمومي الكلي يوضح ان مكانة الفلاحة في البرامج التنموية غير مستقرة و غير منتظمة برغم

كثرة المخططات و البرامج الفلاحية التي شملتها فترة(2000-2020).

و حتى تتدارك الدولة لانخفاض مخصصات الاستثمار الفلاحي مقارنة مع مخصصات العمومية فان قطاع الفلاحي استفاد من اعتمادات مالية اضافية حتى يكون هناك دفع قوي لتطوير الفلاحة و تحقيق اهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و على الخصوص هدف تكثيف انتاج المواد الاستراتيجية التي لها علاقة بالأمن الغذائي ، بحيث خصصت الدولة لمختلف البرامج التنموية التي احتواها مخطط التنمية الفلاحية ، منها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) بـ 65.4 مليار دج، و برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009) بـ 312مليار دج. و بالنسبة لبرامج سياسة التجديد الفلاحي و الريفي، هناك برنامج الخماسي الاول الذي سمي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) الذي خصص له 1000مليار دج(نسيبة معقال،2021) ، كما خصص 1000 مليار دج للبرنامج الخماسي الثاني (2015-2019)(زكرياء جرفي،2020).

و الملاحظ على قيم الانتاج و الانتاجية و متوسط المساحة المحصودة خلال الفترة (2000-2020) ان فترة الاولى التي تمثل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2007) كان متوسط كل من الانتاج 21.8م ق و الانتاجية 11.5 ق\هـ لمساحة محصودة سنوية متوسطة سنوية 1.6 مليون هكتار، بينما في فترة الثانية التي تمثل تطبيق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي ارتفع فيها متوسط الانتاج الى 28.2م ق و الانتاجية الى حوالي 16 ق\هـ لمساحة محصودة سنوية متوسطة 1.7 مليون هكتار. و هذا يوضح أنه كلى السياستين كان لهما تأثير واضح على تحسن شعبة القمح ، الا انه كان تاثير التجديد الفلاحي و الريفي اكثر.

كما يجب التنبيه انه بالرغم التطور الذي حصل في انتاج القمح خلال الفترة ، و علاقة ذلك بزيادة الانتاجية ، الا ان هذه الاخيرة ما زالت بعيدة لبلوغ المعدل العالمي لها ، الذي كان حسب ارقام البنك العالمي (البنك الدولي، 2022) يساوي قرابة ضعف المردود الجزائري مثلما يوضحه الشكل(5).كما ان مقارنة انتاجية القمح بالجزائر مع الذي هو لمصر في سنة 2020 يظهر ان الانتاجية بمصر وصلت الى 66ق\هـ ، في حين الانتاجية في الجزائر لم تتعدى 16.1ق\هـ(الكتاب السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية 2020).

الشكل(5):منحنى تطور انتاجية القمح في الجزائر و في العالم خلال فترى 2000\2020

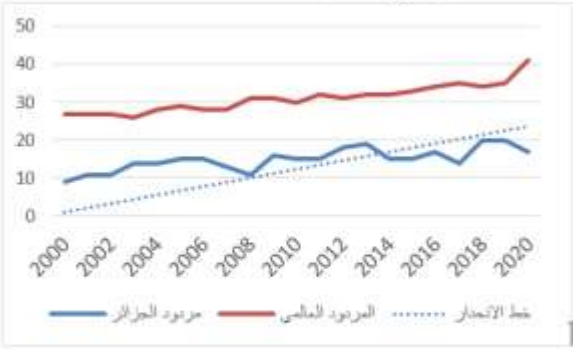

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات:- وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ، الاحصاء الزراعي لسنوات(2000-2022)
- البنك الدولي، الاحصاء الزراعي لسنوات(2000-2020)

ثالثا: تطور كمية و قيمة واردات الجزائر من القمح:

ان عدم كفاية الانتاج المحلي من القمح للاستهلاك السنوي خلال الفترة (2000-2020) و لعدم مسايرته لتطور عدد السكان و تطور نمط معيشته ، فإن الجزائر استوردت كميات كبيرة منه لتغطية العجز في الانتاج ، و هذا ما يلاحظ من خلال الشكل (6) ، الذي يبين ان الكمية المستوردة من القمح خلال الفترة عرفت تطورا تصاعديا مثلما يبينه خط الانحدار، ففي سنة 2000 استوردت الجزائر حوالي 4.5 م طن ، و ارتفعت الكمية سنة 2020 الى 7 م طن ، و بين السنتين عرفت الكمية اوج ارتفاعها في السنوات(2015، 2016، 2017، 2018) بحيث تضاعفت الكمية المستوردة قرابة مرتين(8-8.7 م طن) ،و في السنتين(2001،2007) عرفت اقل الكميات المستوردة (5.4، 4.8 م طن).

الشكل(6):منحنى تطور كمية واردات الجزائر من القمح خلال فترة 2000\2020

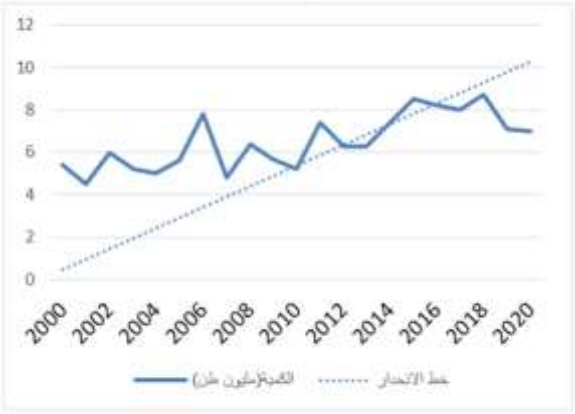

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية الاحصاء الزراعي لسنوات(2000-2022)

بهذه الكميات من القمح التي تستوردها الجزائر خلال هذه الفترة جعلها تحتل المرتبة الثانية عربيا من حيث استيراد القمح بعد مصر (المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2000-2020).كما احتلت الجزائر سنة 2020 المرتبة الرابعة عالميا بعد مصر و اندونسيا و تركيا(الصحيفة الالكترونية الجزائرية الجديدة ،2022).

و تستورد الجزائر القمح سنويا من عدة دول ، ففي سنة 2011 استوردت من الدول ذات المرتبة الاولى التي تشمل الاتحاد الاوربي مع فرنسا بحوالي 40% ، و المانيا 14% و امريكا و كندا على التوالي 6.5% و 5% ، و من الدول ذات المرتبة الثانية نجد روسيا 12.5% و من أوكرانيا 4.75% (Hamadeche Hilel,2015). و حسب نتلي و ويزوتسكي فان الجزائر استوردت من فرنسا سنة 2019 حوالي 68% من وارداتها من القمح و الباقي من دول اخرى(Nathalie Wisotzki,2020). و الى جانب الدول المذكورة سابقا تستورد الجزائر كذلك من اسبانيا و ارجنتين و الأورغواي و المكسيك(مجلة ميلر(الطحان)،2023).كما استوردت سنة 2016 من المملكة المتحدة و ليتوانيا و لاتيفيا و السويد و بولندا و تشيك و رومانيا(برهوم عليه،2018).

و بالنسبة لقيمة واردات الجزائر من القمح التي يبينها الشكل(7) ، الذي يبدي مرحلتين من القيم من حيث الارتفاع و الانخفاض المنتظم ، فالأولى على شكل خط متعرج افقي يشمل الفترة الممتدة بين (2000-2006)بحيث اعلى قيمة بها وصلت الى 1 مليار دولار سنة 2004 و ادنى قيمة هي 644 مليون دولار كانت سنة 2005 و باقي السنوات الاربعة هي بين القيمتين ، و المرحلة الثانية و هي على شكل المتعرج باتجاه متزايد مع السنوات ، بحيث قيمة الشراء لسنة 2007 ارتفعت الى 1.3مليار دولار ، لترتفع سنة 2020 الى 1.6 مليار دولار و بينهما عرفت قيمة الشراء اعلى مستوياتها في السنتين (،20112008) بقيمتين (3.2 مليار دولار ، 3.9 مليار دولار) و ادني قيمة كانت 1.2 مليار دولار سنة 2010.

الشكل(7):منحنى تطور قيمة واردات الجزائر من القمح خلال فترة 2000\2020

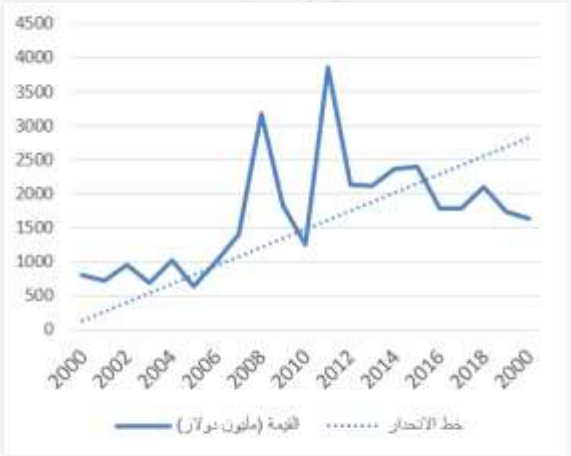

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية ـ الاحصاء الزراعي لسنوات(2000-2022)

ان قيمة السنوية لواردات القمح من مجموع واردات الحبوب خلال فترة (2000-2020) مثلما يبينه الشكل(10) كانت مرتفعة على العموم ، بحيث تراوحت بين أدنى قيمة 45.16% في سنة 2005 و اعلى قيمة 96.8% في سنة 2011 ، و متوسط سنوي كان قدره 70%.

بهذه القيم المالية السنوية يتبين ان خزينة الدولة تتحمل مبالغ طائلة من العملة الصعبة لاستيراد القمح سنويا حتى تغطي العجز في الانتاج المحلي و توفر الكميات الكافية من القمح للاستهلاك المحلي و لتوفير مادة القمح لوحدات صناعة العجائن.

رابعا: تطوركمية استهلاك القمح:

لقد عرفت الفترة استهلاك الجزائريين للقمح (كميات القمح المحلية زائد كمية القمح المستوردة) خطا تصاعديا برغم من وجود انخفاضات بين ذلك و هذا ما يوضحه الشكل(8)، بحيث كان استهلاك الجزائر من القمح سنة 2000 حوالي 6.2مليون طن و ارتفع سنة 2006 ليصل الى 10.5مليون طن ثم انخفض الى (7.1-10مليون طن) بين السنتين(2007-2014) بعدها زادت الكمية المستهلكة لتصل الى 12.7مليون طن سنة 2018 لتتراجع قليلا الى 10.2مليون طن سنة 2020. و على العموم فان الجزائر استهلكت من القمح ما متوسطه 9.3 مليون طن في السنة.

و يعود تطور استهلاك القمح و مشتقاته في الجزائر نحو الارتفاع نتيجة :اولا تزايد عدد سكان الجزائر الذي كان سنة 2000 وفق معطيات البنك الدولي حوالي 31 مليون نسمة و وصل سنة 2020 الى 43.8 مليون نسمة ، و ثانيا تطور التوزيع السكاني بين المناطق الحضرية و المناطق الريفية بعد الاستقلال نتيجة النزوح الريفي الذي زاد من التعدادات السكانية الحضرية و قلص من التعدادات السكانية الريفية، بحيث كانت نسبة سكان الريف سنة 1966 وفق ارقام منظمة الاغذية و الزراعة حوالي66% ،و أصبحت سنة 2000 حوالي 40%(البنك الدولي،2023) ، و في سنة 2020 تقلصت النسبة الى حوالي 26% ، و ثالثا بسبب التطور الذي عرفه المجتمع الجزائر في عاداته و تقاليده و نظامه الغذائي (محمد عمار،2014) نتيجة تأثره بالمدنية الغربية و ارتفاع المستوى المعيشي ، و رابعا لأنه يعد مصدر اساسي للطاقة حيث يوفر نسبة 47% من مجموع السعرات الحرارية اليومية للفرد الجزائري(وزارة الفلاحة و التنمية الريفية،2012).

الشكل(8):منحنى تطور كمية استهلاك القمح في الجزائر خلال فترة 2000\2020

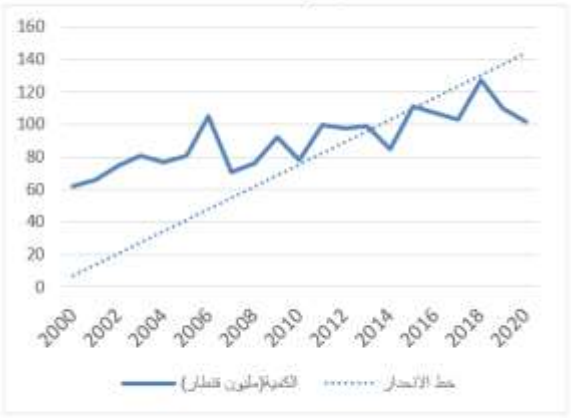

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية الاحصاء الزراعي للسنوات(2000-2022)

خامسا: تطورنسبة الاكتفاء الذاتي من القمح

جاء في تعريف منظمة الاغذية و الزراعة للأمم المتحدة ان الاكتفاء الذاتي من الغذاء هو قدرة بلد ما على تلبية الاحتياجات الغذائية لجميع سكانه من إنتاجه الوطني وبالتالي تلبية الطلب النهائي(منظمة التغذية و الزراعة،1999) .و عليه فالشكل(9) يوضح نسبة اكتفاء الذاتي للجزائر من مادة القمح خلال سنوات فترة الدراسة بأنها تتبع كمية انتاج القمح في كل سنة ، بحيث قمم المنحنى التي تمثل النسب المرتفعة للاكتفاء الذاتي توافق كميات الانتاج المرتفعة في تلك السنة ، فمثلا في السنوات (2007، 2013،2019) ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي الى حوالي 40 % و 37% ، و هي سنوات التي عرفت ارتفاع كمية انتاج القمح على التوالي(،32.3،3.9 مليون طن) و نفس الشيء بالنسبة لمنخفضات المنحى التي توافق كميات الانتاج المنخفضة و هذا ما تمثله سنوات (2000، 2008 ، 2016، 2017) التي عرفت نسب الاكتفاء الذاتي من القمح على التوالي (27% ،19%، 23%) و هي توافق كميات الانتاج المنخفضة على التوالي(0.7 م طن، 2.5 م طن ، 3.4 م طن) ، كما تمثل سنة 2008 اقل نسبة اكتفاء ذاتي خلال الفترة بـ 17% بسبب ان الانتاج لم يتعدى 1.1م طن.

الى جانب تأثر نسبة الاكتفاء الذاتي السنوية من القمح بكمية الانتاج ، فهي كذلك تتأثر بزيادة عدد السكان اذا لم يوافقها زيادة في الانتاج ، و مثال على ذلك انه في سنة 2007

عندما كان عدد سكان الجزائر حوالي 34.2 مليون نسمة و انتاج القمح وصل الى حوالي 2.3 م طن فإن نسبة الاكتفاء الذاتي كانت 40% ، و في سنة 2013 مع ارتفاع عدد سكان الجزائر الى 38.1 مليون نسمة ارتفع انتاج القمح الى 3.3 مليون طن و نسبة الاكتفاء الذاتي 40% ، بينما في سنة 2020 التي وصل فيها تعددا سكان الجزائر الى 43.8 مليون نسمة و الانتاج انخفض الى 3.1 مليون طن فان نسبة الاكتفاء الذاتي انخفضت الى 29%.

الشكل(9):منحنى تطور نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح للجزائر خلال فترة 2000\2020

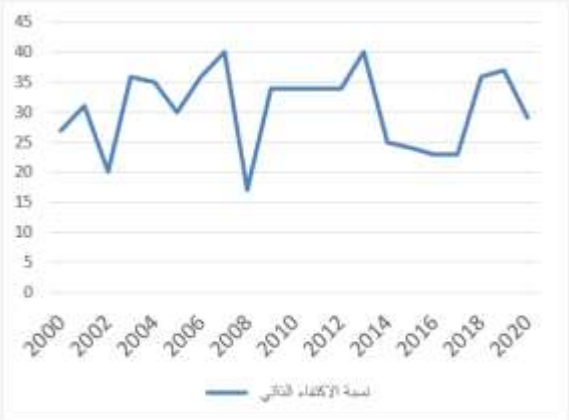

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنوات(2000-2022)

المحور السادس: الاستنتاج:

ان النتائج التي خرجت بها الدراسة بعد تصنيف و تمثيل و تحليل المعطيات الرقمية ، و كذا بعد الاطلاع على اهداف المخططات و السياسات الفلاحية و ما احتوتها من برامج و المشاريع تنموية خلال فترة 2000\2020 و علاقتها بتكثيف زراعة القمح نجملها فيما يلي:

- زاد المتوسط السنوي لإنتاج القمح خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي مقارنة بمتوسط كميتها خلال فترة (1962-1999) بـ 93% ، بحيث كان 1.5 م طن و اصبح 2.9 م طن. كما انتقل متوسط انتاجية (المردود) الهكتار الواحد السنوية من 8ق\هـ خلال فترة(1962-1999) الى 15ق\هـ في فترة (2000-2020).بهذا تكون الدراسة قد اجابت على السؤال الاول و اثبتت الفرضية الاولى.

- برغم أن الانتاج و الانتاجية عرفا زيادة ملحوظة خلال فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي الا انهما لم يستطيعا تحقيق الاكتفاء الذاتي للجزائر من مادة القمح بما ان اعلى نسبة سجلت هي 40% ، و متوسط الفترة لم يتعدى 30.5%. بهذا تكون الدراسة قد اجابت على السؤال الثاني و اثبتت الفرضية الثانية.

الى جانب النتيجتين السابقتين فان الدراسة خلصت الى نتائج اخرى التالية:

- استقرت المساحة المتوسطة السنوية لزراعة القمح خلال فترة(2000-2020)عند حدود مساحة 2 مليون هكتار ، و مقارنة مساحة زراعة القمح مع متوسط مساحة زراعة الكلية خلال الفترة (1962-1999) زادت بـ 10% أي بمساحة قدرها حوالي 200000هكتار.

- ارتفعت الكمية المتوسطة السنوية لواردات الجزائر من القمح من 2.25 م طن في الفترة (1962-1999) الى الكمية 6.2 م طن خلال فترة (2000-2020).كما ارتفعت القيمة المتوسطة السنوية لواردات القمح من 397 مليون دولار في فترة (1962-1999) الى قيمة 1686 مليون دولار في الفترة الثانية.

- عرفت الفترة (1962-1999) استهلاك كمية قمح سنوية متوسطة قيمتها 3.75 م طن في حين زادت الكمية في الفترة (2000-2020) الى 9.3م طن ، بهذا فان الكمية تضاعفت قرابة مرتين و نصف بين الفترتين.

- ان عملية انتاج القمح ما زالت تعاني من التغيرات المناخية السنوية و الفصلية ، و من عدم اتباع الطرق الصحيحة في زراعة القمح و هذا برغم الارشادات الفلاحية التي قدمت للفلاحين خلال البرامج التنموية الفلاحية و الدعم الذي مس اغلب مدخلات زراعة القمح.

- ان الزيادة في كمية انتاج و انتاجية القمح لم تكن لولا الدعم الذي قدمته الدولة من خلال برامج و مشاريع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي بعد ان كان في فترة التسعينيات لا يمس دعم الا منحة الانتاج

فقط . و أن المخصصات المالية التي استفاد بها قطاع الفلاحة خلال فترة (2000-2020) و المقدرة بـ 6671.4 مليار دج منها 4294 مليار دج كاستثمارات فلاحية عمومية و 2377.4 كمخصصات مالية اضافية لدعم البرامج و العمليات التنموية الفلاحية منها تكثيف زراعة الحبوب لأجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من مادة القمح لم تكن لولا المداخيل العظيمة التي عرفتها خزينة الدولة (1999-2013) جراء ارتفاع اسعار البترول الذي تزامن مع بداية تطبيق مخطط الوطني للتنمية الفلاحية و فترة تحضير سياسة التجديد الفلاحي و الريفي . و هذا يعطينا الانطباع بان زيادة انتاج و انتاجية القمح لهما علاقة بزيادة مداخيل الجباية البترولية نتيجة ارتفاع اسعار البترول و ليس نتيجة تطور قطاع الفلاحة من حيث الطرق و المدخلات الزراعة .

و عليه فان سياسة التكثيف و التدعيم لزراعة القمح اللذان حرص عليهما المخطط الوطني للتنمية الريفية و دعمتهما سياسة التجديد الفلاحي و الريفي لم يحققا هدف الاكتفاء الذاتي المنشود من مادة القمح خلال الفترة ، و هذا برغم الاموال الكبيرة التي خصصت و المجهودات التي بذلت من اجل ذلك .بهذا يبقى مستقبل زيادة انتاج القمح بالجزائر مرهون بتقلبات اسعار البترول في الاسواق الخارجية و ليس بالنمو الاقتصادي ، و بالتقلبات المناخية و ليس بتوفير المياه الكافية لتعويض شح الامطار في الاوقات الحرجة لنمو القمح خاصة في فترتي البذر و النضج ، و بعدم التقيد بالطرق و تقنيات الحديثة في زراعة القمح و توفير المخصبات الكافية و الادوية اللازمة لمحاربة الامراض التي تصيب القمح في مختلف مراحل نموه ، و التركيز على زيادة الانتاج عموديا و افقيا.

المحور السابع: الاقتراحات

على ضوء استنتاجات تقترح الدراسة حلولا لابد على الجزائر ان تضعها في الحسبان عند وضع و انجاز الخطط و السياسات التنموية الفلاحية حتى تتمكن من الوصول الى حالة الاكتفاء الذاتي من مادة القمح نجملها في التالي:

- التغلب على معضلة التغيرات المناخية المسؤولة عن تذبذب الانتاج و الانتاجية و ذلك بتوفير المياه الكافية لري المساحات المزروعة قمحا في الفترات التي يحتاجها نموه عندما تشح السماء او تكون كمية التساقط غير كافية ، و ذلك بالطرق التالية:

- تحلية مياه البحر و المياه الجوفية المالحة الموجودة ببعض مناطق الاقليم التلي و الهضاب العليا

- ترشيد استعمال مياه السقي بالمساحات المروية بالجزائر التي تعرف تسربات مائية قدرت في سهول (شلف و العاصمة و وهران و قسنطينة) بحوالي 50% (شنيخر عبد الوهاب،2018) بطرق الري الحديثة التي تقلل من المياه الضائعة التي لا يستفيد منها النبات كطريقة الرش الثابت او المحوري الذي يستهلك 33% من حجم المياه الري لواحد هكتار عن طريق السقي التقليدي(شهلة ذاكر توفيق، علاء عبد الاله فيصل،2021).

-اذا اضطر الامر نقل المياه من طبقة الالبيان الغنية بالمياه الجوفية الموجودة بالصحراء الكبرى و المتجددة في جزئها الجنوبي بجنوب الجزائر ، و التي قدرت كمية صبيبها وفق خريطة المياه الجوفية التي رسمها مركز المسح الجيولوجي البريطاني بين (5-20ل\ثا)(رويتر،2011).

2- التغلب على معضلة الاعتماد على مداخيل المحروقات عامة و البترول خاصة في تمويل المشاريع التنموية و لو بنسبة 50% ، و ذلك باستعمال 50% الاخرى في تطوير القطاع الصناعي و الزراعي و ذلك بتطوير المنظومة التعليمية و التربوية و التكنولوجية و البحث العلمي و تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في القطاعين و المنظومات.

3- ترسيخ و تعميم مكونات و مبادئ الحكم الراشد في جميع ادارات الدولة و مؤسساتها حتى يكون وضع و تسطير المخططات و السياسات التنموية و انجازها وفق قواعد و شروط علمية مدروسة و واقعية ، و يسهر عليها اناس ذوي كفاءة و خبرة علمية و أمانة عالية بعيدين عن شبهة الفساد الاداري و المالي.

قائمة المراجع:

المقالات:

1- أحمد أبو اليزيد الرسول، محمود عبد الهادي الشافعي، سامح محمد حسن شهاب، آمنة عبد الستار السيد هاشم، دور الصادرات الزراعية في النمو الاقتصادي الزراعي في مصر (دراسة قياسية)، مجلة الاسكندرية للتبادل العلمي، المجلد 36، العدد 4، 2015،ص616-630

2- بلغربي فطيمة ، مداحي محمد،أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال فترة(1990-2020)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ، المجلد06، العدد02، 2022،ص 601-622

3- بنوي عائشة ،التنمية في الجزائر :العقبات و التحديات، مجلة آفاق للبحوث و الدراسات ،المجلد03،العدد02، 2020،ص150-172

4- بويبي محمد،استراتيجية التنمية الاقتصادية الزراعية و التنمية الزراعية المستدامة مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، العدد 26، 2012،ص 193-216

5- جمال جعفري، عدالة العجال،طلب على سلعة القمح في الجزائر دراسة قياسية تحليلية لفترة(1990-2015)،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ،المجلد11 ، العدد 01، 2018،ص 124-141

6- زكرياء جرفي،أثر دعم الدولة للقطاع الفلاحي على سوق العمل في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 1990\2018باستخدام نموذج ARDL،مجلة آفاق علمية، المجلد12، العدد01، 2020،ص714-737

7- شنيخر عبد الوهاب ،ادارة الطلب على المياه وفق مؤشرات الكفاءة الاستخدامية لمياه الري دراسة تقيمية و تحليلية لحالة الجزائر، مجلة اقتصاد المال و الاعمال، المجلد3، العدد1، 2018، ص191-210

8- عمر بسعود ، الفلاحة في الجزائر ، من الثورات الزراعية الى الاصلاحات الليبرالية(1963-2002)،ترجمة عبد القادر شرشار، مجلة انسانيات،العدد22، 2003، ص9-38

9- غردي محمد ، بن نير نصر الدين،تطور السياسة الفلاحية في الجزائر و اهم النتائج المحققة منها ، مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ، المجلد05، العدد 02 ، 2016، ص 194-209

10- قريد مصطفى،محددات واردات القمح في الجزائر خلال الفترة184\2015،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، العدد17، 20177، ص441-457

11- لكحل عبد الكريم،تجربة التسيير الذاتي في الجزائر بين النظرية و التطبيق، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 458-490

12- نسيبة معقال،القطاع الفلاحي في الجزائر: تقييم للأداء و تحليل لأهم العوائق التي يواجهها خلال الفترة(2000-2018)، المجلة الانسانية و الاجتماعية، المجلد7، العدد03، 2021، ص42-64

الاطروحات:

1- برهوم عليه، علاقة الواردات الجزائرية بالسوق العالمية للقمح دراسة قياسية تحليلية للفترة (1980\2016) ، رسالة دكتوراه ،معهد العلوم الاقتصاد و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2018

2- غربي فوزية،الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2008

مو اقع الانترنيت:

1- موقع مجلة ميلر(الطحان) ،سوق القمح الجزائري ، https://millerarabic.com/blog/-271

تاريخ الاطلاع :01\12\2022 على الساعة 14.30

-2 منظمة الصحة العالمية، توصيات بشأن اغناء دقيق القمح و الذرة،

https://apps.who.int/nutrition/publications/micronutrients/wheat_maize_fortification/ar/index.html

تاريخ الاطلاع:10\12\2022 على الساعة 16.32

3- موقع الصحيفة الالكترونية الجزائرية الجديدة، هذه مرتبة الجزائر بين مستوردي القمح عالميا، تاريخ الاطلاع: 13\12\2022 على الساعة 11.00

https://www.eldjazaireldjadida.dz

تاريخ الاطلاع:03\02\2023 على الساعة 10.00

4- رويتر،2011، أفريقيا ترقد على بحر هائل من المياه الجوفية، https://www.reuters.com/article/oegin-africa-water-mz7-idARACAE83J0CL20120420

تاريخ لاطلاع:15\12\2022على الساعة 15.00

الهيئات حكومية:

1- الديوان الوطني للإحصاء ، حوصلة احصائية 1962\2011،الفصل السابع\ الفلاحة، 2022

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي (1980\2020)

3- وزراة الفلاحة و التنمية الريفية،مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض و آفاق،2012

4- وزارة الفلاحة و الصيد البحري، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية،2000

5- وزارة الفلاحة و الصيد البحر ، الاحصاء الفلاحي العام،2001

المراجع باللغة الاجنبية:

Article:

1- Djermou Abdelkader,2018, Le développement de la filière céréalière en Algérie : une forte dépendance des blés, Revue Des économies nord Africaines, Vol 14 / N ° (18),2018, P 19-26

2- Djarmoun Abdel Kader, la production céréalière en Algérie :les principales caractéristiques ,Revue nature et technologie ,n°01,2009,p45-53

3- Hanya Kherch Medjden, Bahia Bouchafaa, la politique céréalière en Algérie,ENSSEA,p1-13 https://www.enssea.net/enssea/moultakayat/2012/polpub/2012-19.pdf

4- Mahmoud Ibrahim,Ramdane Sidali,Adli Zohier, la consommation alimentaire des céréales et dérivées selon les catégories socio-professionnelles en Algérie,Revue Agrobiologia ,n°(1),2017,p382-389 http://www.who.int/nutrition/publications/micronutrients/wheat_maize_fort_ar.pdf, accessed [date]

these:

1- Ammar Mohamed,organisation de la chaine logistique dans la filière céréales en Algérie ,état de lieux et perspectives, Thèse présentée en vue de l'obtention du diplôme de hautes études du CIHEAM Master of Science,2014

2- Ben djffal Ben abdellah, Essai d'évaluation de la politique Algérienne de développement rural,thèse doctorat en science, Universite Mustapha Stambouli,Mascara,2017

3- Hamadeche Hilel, réforme des subventions au marché de blé en Algérie : une analyse en équilibre général calculable, Thèse doctorat , Institut National d'Etudes Supérieures Agronomiques de Montpellier,2015

4- Rachid Mira, Économie politique de l'industrialisation en Algérie Analyse institutionnelle en longue période, Thèse de doctorat en sciences économiques, Université Paris 13,2015

Intervention scientifique :

- Chehat F , Analyse macroéconomique des filières , la filière blés en Algérie . Projet PAMLIM « Perspectives agricoles et agroalimentaires Maghrébines Libéralisation et Mondialisation » Alger : 7-9 avril 2007

documents :

- Bessaoud Omar, L'Algérie et le marche céréales,Session du 23 mai 2018 « Géostratégies alimentaires en Méditerranée : L'enjeu céréalier »,Académie de agriculture de France,2018

- FAO, 1999. Implications of Economic Policy for Food Security: A Training Manual Available. Chapter 1: Food Security: The Conceptual Framework. En ligne : http://www.fao.org/docrep/004/x3936e/x3936e03.htm (consulté le 21 août 2022) à 19.26

- Ministère de Développement Agricole et Rural, le Renouveau Agricole et Rural en marche Revue et perspective,2012

- MADR, Recensement Générale De l'agriculture-RGA-, 2001, P27

- Jean-Louis Rastoin, Hassan Benabderrazik. Céréales et oléoprotéagineux au Maghreb : pour un co-développement de filières territorialisées. [0] 2014. hal-02799980 https://hal.inrae.fr/hal-02799980/document

Article electronique :

1- Nathalie Wisotzki, L'Algérie restera-t-elle encore longtemps le premier client du blé français ?, https://www.terre-net.fr/marches-agricoles/article/165889/l-algerie-restera-t-elle-encore-longtemps-le-premier-client-du-ble-francais-,2020 ,vue le 19/10/2022 à 16h

2- Michel Poitevin, Meryem Bezzaz, Autonomie alimentaire Définitions et concepts, rapport de projet,CIRANO,2020 https://cirano.qc.ca/files/uploads/files/2020RP-33.pdf vue le 18/11/2022 à 17h

Sites de l'organisation;

1- Bank Mondial https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.YLD.CREL.KG